المحاضرة السابعة عشر/ النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة

Economic Growth & Economic Development & Sustainable Development

❖ مفهوم النمو الاقتصاديEconomic Growth :

النمو الاقتصادي يشير الى الزيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي (الناتج المحلي الاجمالي) بما يؤدي الى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

ويلاحظ أن مفهوم النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة حدوث تحسن في نوعية الحياة لأفراد المجتمع، فالنمو الاقتصادي يعتبر وسيلة للوصول الى التنمية التي تحتاج الى توافر مجموعة اخرى من العوامل والشروط حتى ينعكس ثمار هذا النمو على أفراد المجتمع.

ولكي يكون هناك نمو اقتصادي لا بد أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي أكبر من معدل النمو السكاني.
معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي –معدل النمو السكاني

ثانياً، مفهوم النمو الاقتصادي ينصب على الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد وليس الدخل النقدي (أي بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار)

❖ مفهوم التنمية الاقتصاديةEconomic Development :

يقصد بالتنمية الاقتصادية احداث تغيير متعمد في بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي على مدار الزمن يستفيد منها الغالبية العظمى من أفراد المجتمع وبما يحقق توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه.
●من هذا التعريف يتضح لنا أن مفهوم التنمية الاقتصادية يستهدف احداث تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة شريطة أن تكون مصحوبة بإحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

❖ الفرق بين مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية:

يختلف مصطلح التنمية الاقتصادية اختلافا بيناً عن مفهوم النمو الاقتصادي الذي يعتبر شرطا ضروريا لإحداث التنمية، غير أنه ليس بالشرط الوحيد أو الكافي، فهناك معايير اخرى للتنمية لا بد من توافرها.
فبالرغم من أن بعض الدول تشهد زيادة مضطرة في الناتج المحلي الإجمالي (حدوث نمو اقتصادي) إلا أنها تعاني من تفشي مشكلات الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل وانخفاض المستوى الصحي والتعليمي.

ومن ثم يعتبر النمو الاقتصادي الشرط الأول لحدوث التنمية، حيث لولاه لظل المجتمع عاجزا عن تلبية احتياجات أفراد المجتمع، إلا أن التنمية الاقتصادية أيضاً تتطلب إضافة لذلك مجموعة من التغيرات الهيكلية والتوزيعية التي تمس الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية للأفراد، والتي تتلخص في الآتي:

أولاً: المقاييس الاقتصادية التقليدية:

بصفة عامة تعني التنمية قدرة الاقتصاد الوطني على زيادة معدل نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي، والذي يأخذ بعين الاعتبار قدرة المجتمع على توسيع وزيادة الناتج الحقيقي بمعدل أسرع من معدلات نمو سكانه.
أيضاً فإن التنمية الاقتصادية تعني تغير هيكل الإنتاج والعمالة وتبادل المواقع بين قطاعات الاقتصاد في مكونات الناتج المحلي الإجمالي،إذ يجب أن تنخفض مساهمة الزراعة لصالح قطاع الصناعة والخدمات.

ثانياً: المقاييس غير الاقتصادية للتنمية:

وتتضمن هذه المقاييس إشكاليات التنمية الثلاثة وهي الفقر والبطالة وعدالة توزيع الدخل .فالتنمية الاقتصادية يجب أن تتضمن انخفاض معدلات الفقر وانخفاض معدلات البطالة وتحقيق عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.
كذلك تتضمن التنمية الاقتصادية تحسن مؤشرات التغذية والأمن الغذائي والصحة والتعليم. فحدوث تحسن في مؤشرات التغذية والتقدم الصحي والإنفاق على التعليم يدل على نجاح البلد في هذا المجال والذي ستكون له آثار موجبة على التنمية الاقتصادية في هذا المجتمع.

بعض البلدان النامية استطاعت أن تصل إلى معدلات نمو مرتفعة نسبيا لمتوسط دخل الفرد، إلا أنها فشلت أو تعرضت لتحسن ضئيل جدا أو منعدم أو ربما حتى انخفاض فعلي في مواجهة البطالة وعدم المساواة في توزيع الدخل، وانخفاض الدخول الحقيقية لقطاع كبير من السكان. كذلك فإن كثير من الدول النامية بالرغم من ارتفاع متوسط الدخل الفردي فيها، إلا أن الانفاق على التعليم والصحة بها ما زال محدوداً.

❖ تحديات التنمية ومعوقاتها في الدول النامية:

يرى بعض الاقتصاديين أن أهم العوائق التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية في البلدان النامية تتمثل في:

١ـ الدائرة المفرغة للفقر :
حيث أن انخفاض الدخول في الدول النامية هو السبب الرئيس لتدني معدل الادخار وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار، مما يعني ضمنيا انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خصوصا إذا تزامن ذلك مع الزيادة السكانية وارتفاع معدل البطالة والتي تؤثر سلباً على الدخل الفردي بما يؤدي إلى انخفاض الادخار الشخصي.
وباستمرار هذه الحلقات المتصلة يستعصي على تلك البلدان التقدم في مسار التنمية، إلا إذا قامت بكسر حلقة الفقر وآثارها الجانبية، سواء بالاعتماد على التمويل الخارجي لجذب الاستثمارات الاجنبية لزيادة الاستثمارات التي عجزت عنها المدخرات المحلية أو القيام بإصلاحات عميقة داخلية في هيكل الاقتصاد المحلي التي من شأنها تحفيز الاستثمار المحلي وزيادة معدلات الادخار المحلية وإصلاح الاختلالات الداخلية وزيادة مساهمة الفقراء في الإنتاج ومن ثم في النمو.

٢ـ ضيق حجم السوق :
تقتضي استراتيجيات التنمية إنشاء المصانع الكبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم في رفع كفاءة التشغيل، إلا أن كثير من الدول النامية لا تستطيع إنشاء الوحدات الإنتاجية الضخمة نظراً لضيق حجم السوق فيها والذي يرجع إلى قصور الطلب المحلي عن استيعاب الطاقة القصوى للإنتاج والراجع الى انخفاض مستوى الدخول ومن ثم القوة الشرائية بالمجتمع.

٣ـ عوائق سياسية ونظامية :تتمثل تلك العوائق في:
* التبعية السياسية :وهي ما يعاني منه معظم بلدان أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا من تبعية سياسية لبعض الدول المتقدمة بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي.
*عدم الاستقرار الأمني :نتيجة للحروب الأهلية والصراعات الداخلية والتي تحول دون توجيه الجهود نحو التنمية.

❖ التنمية المستدامة Sustainable Development:

المفهوم:
اعتمد المجتمع الدولي في قمة الأرض بالبرازيل عام ١٩٩٢مصطلح التنمية المستدامة والتي تعني تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة في الحياة في مستوى لا يقل عن المستوى الذي يعيش فيه الجيل الحالي.
وقد حدد المجتمع الدولي مكونات التنمية المستدامة على أنها:
- نمو إقتصادى.
- تنمية اجتماعية.
- حماية البيئة ومصادر الثروة الطبيعية بها.

أبعاد التنمية المستدامة:
تشمل أربعة أبعاد مع اعتبار الوزن النسبي لكل بعد ومراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال:

أ - البعد الاجتماعي : ويعني بتخفيض معدلات البطالة، التنمية المحلية والإقليمية، الرعاية الصحية، تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

ب - البعد الاقتصادي : ويشمل الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد والحفاظ على حقوق الاجيال القادمة في الثروات الطبيعية الموجودة داخل الدولة، وتوظيف الموارد المتاحة من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.

ج - البعد البيئي : ويتضمن المحافظة على البيئة، عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع والبيئة

د - البعد التكنولوجي :ويعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا نظيفة تحافظ على البيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأزون. وكذلك تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة

❖ **معايير تقسيم الدول بين متقدمة ونامية:**

تقسم دول العالم اقتصاديا من حيث مستوى الدخل إلى:

- **دول مرتفعة الدخل High-Income**
- **دول متوسطة الدخل Middle-Income**
- **دول منخفضة الدخل Low-Income**

ويستند هذا التقسيم أساسا على معيار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

أما وفقا لمعايير النمو والتنمية، فتقسم الدول إلى:

- **اقتصاديات متقدمة النمو Developed Economies**
- **دول متوسطة النمو**
- **دول نامية Developing Economies**
- **دول أقل نمواً Less Developed Countries**

الدول المتقدمة Developed Countries (العالم الأول) :

تضم الدول الصناعية المتقدمة:الولايات المتحدة وكندا ونيوزلندا واستراليا واليابان وإسرائيل ودول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأوروبية التي كانت تسير في الاتجاه الرأسمالي هذه المجموعة من الدول تتوفر فيها أعلى المستويات العالمية من حيث دخل الأفراد، استخدام التكنولوجيا المتقدمة، التعليم، الاتصالات، المواصلات، البحث العلمي، الصحة، الحصول على مياه الشرب النقية، توفر خدمات الصرف الصحي، والمحافظة على البيئة والوقاية من التلوث، كما أضيفت فيما بعد معايير جديدة كحقوق الإنسان والديمقراطية وغيرها.

دول متوسطة Intermediate Countries (العالم الثاني) :

هذه المجموعة تضم مجموعة غير متجانسة من الدول فبعضها تتميز بمستوى دخل مرتفع ومعدلات تنمية مرتفعة مثل سنغافورة وماليزيا والبعض الاخر يمثل مرحلة انتقالية بين الدول النامية والدول المتوسطة مثل فنزويلا وبنما والمكسيك وبعض دول شرق اوروبا. وتتمثل في الدول ذات المستوى المتوسط في أسيا ودول امريكا الجنوبية وبعض دول البحر الكاريبي وتشمل دول مثل جنوب أفريقيا ودول جنوب شرق أسيا والصين والهند وتركيا .وهي دول لها اقتصاديات متطورة عن دول العالم الثالث ولكن لم تصل بعد إلى مستوى الدول المتقدمة في العالم الأول.

دول نامية Developing countries (العالم الثالث):

وتوصف بدول العالم الثالث وهي دول ليس لها صناعات تقنية متطورة كتلك التي تملكها الدول الصناعية المتقدمة، وتمثل هذه المجموعة غالبية دول العالم.

يتميز بعضها بارتفاع كبير في متوسط نصيب الفرد من الدخل مثل الدول النفطية والتي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية المتاحة لديها في تحقيق معدلات مرتفعة من الدخل .كما تتضمن هذه المجموعة أيضاً دول ذات دخل متوسط وتشمل دول مثل دول شمال أفريقيا وبعض الدول الاسيوية.

مجموعة الدول الأقل نمواً Less Developed Countries (العالم الرابع) :

وهي تلك الدول التي تظهر مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الأقل) وأيضاً مع معدلات للتنمية البشرية (الأقل) قياساً بباقي دول الأمم المتحدة بما في ذلك دول العالم الثالث واعتبرت بالتالي دولاً من العالم الرابع Fourth World

تضم هذه المجموعة 34دولة إفريقية غالبيتها جنوب الصحراء وكذلك بعض الدول الاخرى مثل اليمن وأفغانستان وبنجلاديش.

ولقد وضعت ثلاثة معايير تؤخذ في الحسبان لدى تقييم الدول التي تنتمي للعالم الرابع وهي:

المعيار الأول : أن تكون ذات دخل منخفض، بأن يكون متوسط دخل الفرد الصافي سنوياً – خلال السنوات الثلاث الأخيرة – في حدود أقل من 750دولارا ولا يتجاوز 900 دولار.

المعيار الثاني : ضعف الموارد البشرية لها والمبني على تدني مؤشرات التغذية والصحة والتعليم وأمية الكبار.

المعيار الثالث : التخلف الاقتصادي المبني على عدم الاستقرار في الإنتاج الزراعي، وعدم ثبات تصدير البضائع والخدمات، والأهمية الاقتصادية للأنشطة التقليدية، والتركيز على التصدير التجاري، والتسابق على الاقتصاديات الصغيرة، مع وجود نسبة من السكان المشردين من جراء الكوارث الطبيعية.